تجربة التحول الديموقراطي في الجزائر بين الإستقطاب والتماهي في ظل مناخ أمني مضطرب: قراءة تحليلية –تقييمية من منظور الإستحضار.

The Algerian Democratic Transition Experience between Polarization and Identification in a Climate Security Turbillant: An Analytical-Evaluative Reading- a Retrospective View.

مبروك غضبان

جامعة باتنة1، الجزائر، ghodbane2007@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/05 **تاريخ القبول:** 2019/10/03 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

مر مسار التحول الديموقراطي في الجزائر بفترتين أساسيتين: فترة ما بعد 5 أكتوبر 1988 لغاية توقيفه في 1992/01/11، وفترة 1992 لغاية 2016. الأولى يمكن إعتبارها تجريبية ولكن إيجابية و"ذهبية" بما ترتب عليها من إطلاق للحقوق والحريات العامة والتي لم يعهدها الشعب من قبل. أما الثانية، والتي تخللتها تذبذبات فكانت فترة سوداء حدثت فيها إنتهاكات للحقوق والحريات وسالت فيها الدماء الجزائرية طيلة عشرية تجاوزت 200ألف ضحية بالإضافة إلى دمار هائل لحق بالإقتصاد ومؤسسات الدولة تراوح بين 20-25 مليار دولار. في هذه الفترة تبلورت مواقف داخلية وخارجية بشأن توقيف المسار الإنتخابي التعددي الأول في الجزائر والمنطقة العربية وتباينت المواقف بشأن طبيعة المسار (هل هو تحول ديموقراطي أم مجرد إنتقال ليبرالي؟) وبشأن ما إذا كانت متشابهة فقط أم أنها تماهت مع الإنقلاب وما تبع ذلك من سياسات وإجراءات أم حدث إستقطاب على المستويين الداخلي والخارجي؟ سيتم التطرق الى مفهومي التماهي والاستقطاب وما إذا كان التماهي تعبيرا عن "خوف" أم "قناعة" أم "عدم مواجهة الآلة العسكرية" التي حلت محل لغة الحوار والتعقل؟ وهل للتماهي دور في نقل الصراع من مستوى "الصراع بين عصب النظام" إلى الصراع بين "النظام والإسلاميين" (الفيس) إلى صراع بين "النظام والشعب".

الكلمات المفتاحية: *التحول الديمقراطي؛ الجزائر؛ الاستقطاب؛ التماهي؛ مناخ أمني مضطرب؛ الاستحضار.*

Abstract:

The process of Democratic transition in Algeria went through two main phases: the first following the events of October5th 1988 till January11 1992. The second phase took place during 1992-2016. The first phase regarded as an experimental but a positive one because it was « golden » in its outcomes.(Luxury growth in human rights and public liberties). The second, however, was characterized by fluctuation, and was called a « black » or « bloody » period because there was massive violations of human rights and restrictions of public liberties. (250 thousands of victims, and 20-25 Billion Dollars of destruction).

Keywords: *Democratic Transition; Polarization; Identification; Security Climate; Retrospective.*

* المؤلف المرسل: مبروك غضبان، ghodbane2007@yahoo.com

مقدمة:

حاولت الجزائر أن تواكب التحولات التي حدثت بعد سقوط الثنائية القطبية ونهاية الحرب الباردة وما تبعها من هيمنة للنموذج الليبرالي (إقتصاديا، سياسيا، إيديولوجيا -بل -وإجتماعيا) في العديد من الدول لاسيما المعروفة بدول أوروبا الشرقية سابقا، وفي نفس الوقت تسبق الدول العربية بسنوات (حوالي عقدين) في تجربتها. إلا أنها فشلت، في رأي البعض، ولكن جذوتها وإنعكاساتها بقيت طوال هذه المدة لحين إشتعالها مرة أخرى في دول الجوار وخاصة تونس، رائدة الحراك العربي ثم ليبيا، فمصر. هذا التحول إتخذ أسماء وأوصافا عديدة من قبيل: الغليان العربي، الإنتفاضة العربية، الربيع العربي الإحتجاجات العربية والثورات العربية والتجربة الجزائرية بما تحمله من آمال في النجاح ترتب عليها مآسات إنسانية (أكثر من 200ألف قتيل) وخسائر إقتصادية (تراوحت بين 20-25 مليار دولار) ومشاكل إجتماعية كبيرة لا تزال آثارها قائمة إلى اليوم رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة والشعب لمعالجتها مما جعل المسار الديموقراطي يتحول عند البعض – لاسيما المستعجلين للنتائج والجاهلين بتاريخ الشعوب في النضال وغير الراغبين في تقديم التضحيات بل والمتشككين والمتشفين- إلى لعنة وندم لدرجة أن هذه الفترة وصفت بمجموعة من الصفات منها أنها فترة: "العشرية الحمراء" أو الإرهاب المتبوع بالتزوير في الإستحقاقات أو فترة "الإنقلابيون" التي مهدت لاحقا لسنوات الفساد. هذا الفساد أصبح يطبع الحياة السياسية (ظاهرة بيع المناصب الإنتخابية المعروفة في قاموس الجزائر بـ: "الشكارة والبقارة" والإقتصادية (التلاعب بالصفقات العمومية بالملايير وقضايا القرن –قضايا الخليفة بنك والخليفة للطيران، قضايا سونطراك1+2 ثم قضية الطريق السيار) مما جعل البعض يطلق على هذا الفساد بالفساد "الكثيف والعالي المستوى والمنمط."

إن الشعب الجزائري محكوما عليه –مثل الكثير من الشعوب العربية-بأن يتعايش مع المحن ويقدم التضحيات تلو التضحيات وكأن ما قدمه طيلة الثورة التحريرية (مليون ونصف مليون شهيد) غير كاف أو ما قدمه بعد الإستقلال كذلك لا يشفع له. فهو ضحى في فترة الرئيس "هواري بومدين" تحت عنوان "سياسة التقشف من أجل البناء والتشييد " وضحى في مرحلة حكم بن جديد الموصوفة إقتصاديا وإداريا بالسنوات السوداء رغم أنه لقب بأبو الديموقراطية في أواخر أيام حكمه التي شهدت فيها الجزائر أزهى فترة من المناخ الديموقراطي لم يبلغه أي نظام حكم عربي ،كما ضحى في فترة "حكم الخماسية"(المجلس الأعلى للدولة) تحت عنوان "المرحلة الإنتقالية" وإستمرت تلك التضحيات في عهد زروال تحت عنوان "مكافحة الإرهاب" وضحى في فترة بوتفليقة (الأطول في تاريخ الجزائر والأكثرها رخاءا خاصة للنظام وزبانيته) تحت عنوان "من أجل السلم والمصالحة الوطنية" ويبدوا أنه مقبل على تضحيات أكبر بعد تراجع سعر البترول من 84 دولار في 2014 إلى 44 دولار في أوت 2015 وكان قد بلغ 144 دولار في 2009).

لقد شهدت الجزائر حقا إزدهارا ديموقراطيا عاليا بعد دستور 1989 والذي أرخ للجمهورية الثانية وتجلت مظاهر الإزدهار في الحريات الأربعة المشهورة: حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحرية التجمع ثم الإنفتاح السياسي المتبوع بالإنفتاح الإقتصادي والثقافي مما جعلنا أمام إنتقال وصف بـ: "الطفرة السياسية" في تاريخ الجزائر السياسي القصير. لكن هذا الإنفتاح الذي لا يمكن نكرانه إلا من جاحد أو حاسد أو حاقد على الجزائر والذي كان محط أنظار الأمة العربية والإسلامية لم يبلغ درجة عالية من "المأسسة" بتعبير المفكر الأمريكي الشهير صاموئيل هانتنجتون من حيث "الثبات" و"الإنتظام" و"الإستمرارية" مما جعله ينهار هكذا بسرعة كما حدث بسرعة (الخضوع لقانون الطفرة) وهذا الأمر أدى بدوره إلى أن يزج بالشعب الجزائري في

مآسات أكثر وحشية خلال عشرية كاملة وصفت بالعشرية الحمراء (1992-2001)التي إنتقلت فيها الجزائر من الإرهاب المسلح إلى "الإرهاب الإداري والإرهاب السياسي وإرهاب الفساد) الذي مازالت تداعياته قائمة بل وفي أوج الإستفحال كما تؤكد ذلك منظمة النزاهة الدولية في تقريرها لعام2011 حيث كشفت عن ضياع أكثر من 17 مليار دولار ما بين 2000-2008 أي بمعدل يتجاوز 1.7مليار دولار سنويا وهذا في شكل (رشاوى، تهرب ضريبي عمليات مالية غير شرعية وتحويلات العملة إلى الخارج في شكل أرباح للشركات الأجنبية (لمعلومات أكثر تفصيلا، أنظر جريدة الشروق أون لاين لـ 14 فبراير 2011).

هنا يستوجب علينا طرح الأسئلة التالية: ما مدى نجاح أو فشل تجربة التحول الديموقراطي في الجزائر؟ ما هي عوامل وعوائق التحول الديمقراطي؟ هل ضيعت الجزائر فرصة الإلتحاق بالموجة الثالثة للديمقراطية التي حدثت، كما يقول هنتنغتون خلال فترة 1974-1994 (بدءا بالإطاحة بدكتاتورية كايتانو في البرتغال مرورا بسقوط جدار برلين وصولا إلى وقف المسار الإنتخابي في الجزائر والتدخل الأمني في جمهورية هايتي وقرار مجلس الأمن رقم940 لعام 1994؟) ما دور العوامل الخارجية في تلك التجربة، وهل كان هناك إستقطاب بخصوص هذه التجربة وإحتمالات نجاحها أم كان هناك تماهي من حيث المواقف والأمنيات، أم أن الأمر كان أكثر من الإستقطاب وأبعد من التماهي كما تقول نظرية المؤامرة؟ ثم لماذا تختلف الحالة الجزائرية من حيث الإستقطاب عن الحالات العربية الأخرى كسوريا وليبيا واليمن ولماذا –في المقابل-تتشابه مع الحالة المصرية؟ وهل للشعوب مسؤولية فيما آلت إليه الأمور في مختلف التجارب مما يمكننا القول مع القائلين بهذا الطرح أن "الديموقراطية لم تكن ولن تكون في الأمد المتوسط" مطلب إجتماعي –سياسي-إقتصادي بقدر ماهي مطلب لجزء من النخبة مما يجعلها عرضة للإجهاض أو الولادة العسيرة أو الفشل؟ هل أن التجربة الجزائرية خضعت حقيقة "لمنطق الطفرة " أو "الإنتقال المفاجئ " كما يسميه البروفسور مارتيمر وليس منطق "التدرج"؟ ثم أخيرا هل أن الطبيعة "الإستبدادية" المتجذرة في النظام كانت منذ البداية هي المتحكمة في صيرورة المسار الديموقراطي والموجهة له والعاملة على تسويق التوقيف داخليا وخارجيا بخلق نوع من "التماهي (Identification) في المواقف" بدلا من التشتت أو الإستقطاب (Polarization)؟

للإجابة على هذه الأسئلة، إرتأينا أن نقدم عرضا موجزا لأهمية الموضوع ومنهاجية معالجته والفرضية الأساسية التي يقوم عليها ثم تقييم التجربة برمتها على ضوء ما تخلل المسار وما بعده من جهة وكونها تمثل خزان ونموذج لتجارب أخرى لاحقة من جهة ثانية. فالتجربة الجزائرية لم تكن لتحدث لو لم تحدث تحولات دولية وإقليمية ثم وطنية بالتبعية والنتيجة. فالذي عاصر نظام الأحادية الحزبية والقائم على السياسات الشعوبية والشعارات الإشتراكية التي كانت تتقدم الوثائق الرسمية وغير الرسمية وتذيل بها –كذلك- تلك الوثائق وعلى رأسها الميثاق الوطني لعام 1976 (الذي هو أعلى وثيقة ومصدر إلهام لإيديولوجية النظام، يليها الدستور ثم القوانين) يلاحظ أن الإشتراكية كانت تمثل أحد المبادئ الأساسية التي لا رجعة فيها وأن الحزب الواحد هو "الحزب الطلائعي "للأمة وأنه المنظر والمخطط والموجه والمنفذ والمراقب لسياسات الدولة وهو فوق كل خطأ وكل محاسبة وكل سوء ظن. لقد كانت الحياة السياسية مليئة بالملل والتذمر والإحباط والبيروقراطية المفرطة في التعقيد والمحسوبية والرشوة ولكن فقط لم تكن هناك وسائل التعبير الحر عن هذه المظاهر كما هو الحال اليوم أن بالقول أو الكتابة أو غيرها من الوسائل. لقد كانت الجزائر في أواخر عقد الثمانينات تمر بأزمة إقتصادية نتيجة لإنهيار أسعار البترول (من 30-10 دولار) والذي هو المصدر الأساسي للصادرات بـ 96٪من الدخل الوطني والمستهم بنسبة 35% من الدخل الإجمالي المحلي. وكون أن الاقتصاد ريعي أكثر منه إنتاجي، كانت

الأزمة مؤثرة في النظام الذي فشل في تحقيق التنمية عندما كانت الظروف مهيئة أكثركما أثرت الأزمة على باقي أفراد الشعب بدون إستثناء وإن بدرجات متفاوتة. أدت الأزمة الإقتصادية بتراكماتها إلى ما يعرف بأزمة"5 أكتوبر1988" والتي إنفجر فيها الشارع الجزائري بتلقائية أو بإيعاز كما تقول بعض الروايات أو بتنظيم كما تذهب في ذلك روايات أخرى .خلفت هذه الأزمة ضحايا وخسائر إقتصادية نتيجة لحرق المؤسسات العمومية وبعض الإدارات التي ترمز إلى الدولة والحزب خاصة وهوما جعل النظام يسارع إلى إحتواء الوضع ويعلن عما سماه آنذاك "الاصلاحات السياسية الكبرى" يتصدرها الإعلان عن إقرار دستور جديد يأخذ بمتطلبات الحدث ويكون دستورا للتعددية الحزبية والليبرالية الإقتصادية والنجاعة البيروقراطية. وفي فبراير 1989 تمت المصادقة على الدستور الجديد-دستور التعددية وبعث هكذا نفسا جديدا في الحياة السياسية بإعتبار إن الشعب الجزائري تعود على الممارسة السياسية والتعددية الحزبية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين عندما كان تحت الإحتلال الفرنسي. تجمعت طبقة سياسية محنكة يمكن إن يكون لها دور كبير في ترقية "الفعل السياسي" مما ولد تخوف عند النظام الذي سهل إنشاء الجمعيات السياسية (الأحزاب) والإنفاق عليها بل وإختراقها حتى يسهل إحتوائها وتوظيفها عند الحاجة وهذا ما حدث بعد الإنتخابات المحلية (البلدية والولائية) الأولى في صائفة 1990 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لم يجد النظام بدا من تعبئة الطبقة السياسية ضد هذا الحزب وخياراته وإستغلال بعض أخطائه في التسيير والإدارة والتنفيذ. لكن ذلك لم يؤثر على هذا الحزب الذي إستطاع بشعارته الدينية أن يحتضن الشعب ويشكل رايا عاما لصالحه في مواجهة النظام وزبانيته لا لسبب سوى لأنه إقترب من الشعب أكثر وتبنى مطالبه متجاوزا في ذلك "شعارات النظام" المعهودة والتي لم تكن "تسمن أو تغني من جوع". وروج لشعاراته التي كانت جذابة لدى الرأي العام من قبيل: "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول". وشعار "عليها نحيا وعليها نموت وعليها نلقى الله" مما جعل المختصون يصفون الخطاب السياسي للجبهة بأنه حماسي وبلاغي ولمن صادق وبسيط وهو يعرض المشكلة ويقترح الحل مما ساعده على النجاح في الأوساط الشعبية بل وغير الشعبية أحيانا. بدليل نجاح الجبهة "الفيس" في الإنتخابات التعددية البرلمانية الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة والتي جرى دورها الأول في11 ديسمبر من عام1991 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحصة الأسد (188 مقعد مقابل68 لباقي الأحزاب بما فيها حزب النظام بـ: 15 مقعد فقط) وكان الدور الثاني قد برمج بتاريخ16 يناير 1992 ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان حيث أعلن عن إستقالة(أو إقالة)الرئيس الشاذلي بن جديد كما أورد ذلك الرئيس بوضياف لصحيفة روز اليوسف المصرية والذي أكدته جريدة "الصح-آفة "الجزائرية [2] (الصح –آفة، جريدة أسبوعية سياسية ساخرة، وهران: دار الصحافة، عدد 59(17-24 مارس) 1994، ص2). وتوقيف المسار الإنتخابي وإعلان حالة الشغور الدستورية ثم تبعها الإستنجاد بالمجلس الأعلى للأمن برئاسة رئيس الحكومة السيد/ أحمد غزالي ليتبع ذلك بتشكيل "المجلس الأعلى للدولة برئاسة السيد/ محمد بوضياف أحد أبطال الثورة التحريرية والذي كان في المنفى بالمغرب الشقيق. هذا المجلس تولى لاحقا تجميد العمل بدستور 1989 وإعلان حالة الطوارئ وفتح محتشدات الإعتقال في أقصى الجنوب لمناضلي ومسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن يتعاطف معهم، ثم تشكل المجلس الوطني الإستشاري (1992-1994) فـ: "المجلس الوطني الإنتقالي " (1994-1997) ثم العودة إلى المجلس الشعبي الوطني (1997 والإنتخابات الأكثر تزويرا في تاريخ البلاد).والتي أسست لمرحلة الفساد الممنهج والمنمط والمكثف وفتحت هكذا أبواب جهنم على الشعب الجزائري الذي وجد نفسه مرة أخرى أمام تحديات كبرى وأيام أثبت الزمن بأنها من أحلك الأيام سوادا في حياته.

منهجية الدراسة:

على إعتبار أن تجربة التحول الديموقراطي في الجزائر شارفت الربع قرن، فإنا نعتقد بأن فاصل الزمن لن يؤثر سلبا على الموضوع ما دام الوضع العربي يتسم باللاقطيعة مما يجعلنا نستعين بالمقترب الإستحضاري (Retrospective Approach) لدراسة وتقييم ما جرى وما هو جار اليوم وغدا في إطار المنهج الوصفي-التحليلي- التاريخي –النقدي لأنه المنهج الأكثر تعبيرا على الظاهرة في أبعادها المختلفة والأكثر إلماما بها إلا أن هذا لا يمنعنا من الإستعانة بالمنهج المقارن بخصوص مسائل الإستقطاب، التماهي وكذلك فرضيات الدراسة.

إشكالية وفرضيات البحث:

إن الإشكالية الرئيسية للبحث تدور حول التساؤل الرئيسي التالي:

"**إلى أي مدى خضعت تجربة التحول الديموقراطي في الجزائر إلى عملية الإستقطاب أو التماهي داخليا وخارجيا**؟". أما فرضية البحث فتقوم على مجموعة من المنطلقات الأساسية ومفادها: أن التحول الديموقراطي لن يتحقق إلا إذا كان هناك إرادة سياسية حقيقة لدى النظام لتحقيق ذلك، وأن النظام لن يتخلى بسهولة عن السلطة كلما أتيح له ذلك، وأن المؤسسة العسكرية كلما كانت قوية كلما صعبت عملية التحول أو طالت، وأن ما حدث، ويحدث حتى الآن في العالم العربي، لم يتجاوز التغيير من أجل التغيير مما يجعل الوضع العام ينطبق عليه المثل القائل: «**كلما تغيرت الأمور أكثر، كلما بقيت على حالها أكثر**" أو كما كتب مؤلف "**الفهد**" قائلا أن الإصلاح هو: "**ليس أكثر من تغيير المهم حتى لا يتغير أي شيء**" أي أن حال الأمة العربية قبل وأثناء وبعد الحراك لم يتجاوز تغيير الأشخاص أو الديكور العام والإبقاء على" **النظام**" البالي والقمعي مما جعل الأمة العربية تراوح مكانها إن لم تتقهقر وتسوء أكثر في معظم الحالات (ليبيا، مصر، سوريا، اليمن ثم العراق).

أهمية الموضوع والدراسات السابقة والإضافة المطلوبة:

تعتبر الدراسات السابقة نافذة كاشفة للموضوع ومدى أهميته. فكلما كانت الدراسات متعددة ومتنوعة ومعمقة كلما عكس ذلك أهمية الموضوع وكلما تحققت القيمة المضافة. بعد اطلاعنا على مجموعة كبيرة من مثل: "الدولة الجزائرية. المشروع العصي" (ثنيونور الدين)، "آليات وعوامل التحول الديموقراطي"(هشام مدريد)،"الإسلام والديموقراطية. فشل الحوار في الجزائر"(فريدريك فولبي)، "لماذا لم تصل الجزائر إلى مرحلة الثورة؟ "(اسرا أحمد)،"الربيع العربي والطليعة المزعومة"(زياد منى)، "معوقات التحول الديموقراطي في الجزائر" (لعجال محمد الأمين)،"الربيع العربي. إلى أين؟ "(الطاهر لبيب)،"المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديموقراطي في الجزائر"(مسلم بابا عربي)،"التجربة الديموقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات" (العياشي عنصر)، "إنعكاسات التحول الديموقراطي في الجزائر"(وليد دوزي). سجلنا الملاحظات التالية:

- ✓ أن معظم العناوين لا تعكس المضمون الوارد فيها وإنما تتكلم بعيدا عن ذلك.
- ✓ أن معظم الدراسات يغلب عليها الطابع الوصفي –السردي على حساب التحليلي.
- ✓ أن كثيرا من المعلومات غير صحيحة سواءا في سرد الوقائع أو في التعامل مع القيم.
- ✓ أن بعضا من الدراسات تتسم بالضبابية والتحفظ والخوف ربما من النظم أو من القارئ.

- ✓ أن بعض من الكتابات تنقصها الموضوعية ويتغلب عليها الطابع الدعائي.
- ✓ أن موضوع الإستقطاب والتماهي في التجربة الجزائرية لم يتم التطرق إليه.
- ✓ أن معظم الدراسات لم تتكلم عن دور التنمية السياسية في عملية التحول الديموقراطي.
- ✓ أن معظم-أن لم نقل-كل الدراسات لم تتطرق بالتحليل والمقارنة إلى دور العسكر في إنجاح التحول كما هو الشأن في تجارب دول أخرى مثل: البرازيل، الشيلي، الأرجنتين وإيران أو في إفشال المسار التحولي (الجزائر) أو إجهاض الديمقراطية كما في الحالة المصرية (الإنقلاب على اول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر-2013) أو هايتي والإنقلاب على أرستيد (1993)
- ✓ معظم، أو جل، الدراسات لم تتناول بالتحليل والمقارنة والتطبيق الشروط الأساسية الواجب توفرها في الإنطلاق نحو عملية التحول أو إنجاحها سواءا منها الاقتصادية (ربط تجربة التحول بمراحل النمو عند روستو)، السياسية (مدى توفر الثقافة السياسية في المجتمع، مدى جاهزية النظام لقبول الديمقراطية ،وما هو المستوى المؤسساتي المطلوب)،الإجتماعية (مدى إنسجام المجتمع ومدى إستعداده لقبول و/أو إنجاح عملية التحول وهل الديمقراطية عنه لا تقل أهمية عن الخبز والصحة والأمن والتنمية) ثم الثقافية (مدى إستعداد المواطن لتجاوز السلبيات العشرة كالإنسحاب، اللامبالاة، اللاإنتماء، عدم المسؤولية الإنصراف عن الصالح العام، ضعف الحس الوطني، ضعف الوعي السياسي والمدني والإجتماعي، وغياب روح التضامن...).
- ✓ أن الدراسات لم تعالج شروط التحول الديمقراطي. هل يجب أن يكون إقتصاد الدولة، مثلا، وصل إلى مرحلة التصنيع كما يقول روستو حتى نقول بأن هناك إمكانية لحدوث تحول ديمقراطي كما حدث في البرازيل في الثمانينيات أو الأرجنتين والشيلي في التسعينيات؟ هل يجب أن تكون هناك تنمية سياسية تتسم بـ: "التعددية السياسية، حكم القانون، المشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة كما يقول غابريال الموند وسيدني فيربا؟ هل يجب أن يصل المجتمع إلى مستوى الحداثة بحيث تتوافر المساواة، القدرة (الفعالية)، التميز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية وكذا العلمية المتزايدة للثقافة السياسية حتى نكون بصدد الإنتقال الديمقراطي؟ بمعنى، هل تسبق التنمية السياسية والحداثة التحول الديمقراطي أم أن هذا الأخير هو الذي يؤسس لنا مجتمع حداثي تنموي يصل به إلى تحول ديمقراطي؟ هل يجب أن يكون النظام السياسي قد تجاوز ما يسمى بـ: "أزمات الهوية والشرعية والإنتاج والتوزيع وغيره من الأزمات حتى نقول أن النظام مؤهل للإنتقال الديمقراطي؟ وهل يجب –إجتماعيا وثقافيا-أن تتوفر شروط الإنسجام في النسيج الإجتماعي للمجتمع وثقافة سياسية حتى يمكن الكلام عن التحول الديمقراطي؟ أم أن كل هذه الشروط لا تكفي بدون توفر شرط "الإرادة السياسية" لدى النظام من أجل التحول؟

على ضوء هذه الملاحظات-لاسيما ربط التحول الديمقراطي بمراحل النمو-يمكن القول أن الجزائر-إنطلاقا من السياقات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية -كانت في مستوى "التحديث "حسب علماء السياسة وفي مرحلة "التصنيع" أو الإقلاع حسب مراحل النمو عند روستو لأن القطاع الصناعي بدأ يتشكل بقوة منذ وصول بن جديد إلى الحكم (1979) وكان يحتاج إلى مناخ للنمو والتوسع وهذا المناخ لن يتحقق إلا بتحول إقتصادي لبيرلي ثم إلى الإنتقال الديمقراطي. غير أن المؤسسة العسكرية والنخب الموالية لها –ونظرا لتخوفها من وصول الإسلاميين للحكم-فضلت أن يكون التحول ليبرالي(الإنفتاح على السوق، إنهاء إحتكار الدولة للتجارة

الداخلية والخارجية، توفير تسهيلات الإستثمار والدخول في شراكات مع الشركات العالمية، التسهيلات الضريبية التي يمكن أن تصل إلى حد الإعفاءات، إنشاء إعلام تجاري تسويقي قوي، التركيز على قيم الربح على حساب الخدمات الجيدة ثم المشاركة في صنع سياسات الأجور والضمان الإجتماعي).هكذا تكونت طبقة إقتصادية قوية بتحالفات مع السلطة والقوى الخارجية ولكن في النهاية "قطاع خاص طفيلي" يعتمد على الخزينة العمومية وقطاع تجاري يقوم على ركائز الإحتكار بدلا من المنافسة كما يقوم على المضاربة والتخزين وعلى التهرب الضريبي بدلا من المساهمة في الدخل الوطني ثم على التسهيلات التي تكون على حساب الشعب والخزينة العمومية.

خلاصة القول أن الدراسات السابقة تفتقر كثيرا إلى البناء الفكري التحليلي وإلى المنهج في الطرح والتحرر من المبالغة والمجاملة على حساب الطرح العلمي والمكانة التي تحظى بها الجزائر لأهميتها الإستراتيجية وما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية عالية التكوين والطموح فبقاء الجزائر مجهولة هو ظلم لها ونكران لتضحياتها وتقليل من أهميتها وهذا ما جعل تجربتها غير ذات أهمية رغم أنها أثبتت في عدة مرات أنها نموذج يحتذى بها. فالجزائر كانت، مثلا، السباقة في عملية التحول الديمقراطي رغم قوة وصلابة النظام السياسي-العسكري ولكن لم تحظ بالعناية الكافية إعلاميا أو سياسيا، والجزائر تتمتع بكفاءات عالية ومتنوعة ولكن لا تظهر أمام أخواتها العربيات والجزائر تملك رصيدا من المواقف المتقدمة دبلوماسيا (التوسط في أزمة الرهائن الأمريكان لعام 1980)، وسياسيا (دورها الكبير في المحافل الدولية خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية).على ضوء ما سبق، ستحاول هذه الدراسة إضاءة الدرب أكثر والمساهمة في القيمة المضافة للموضوع لأن الإستقطاب والتماهي باتا يحملان الكثير من الدلالات كما سيتم توضيح ذلك على ضوء الخطة المتبعة أدناه.

1. الجزائر قبل مسار التعددية
2. الجزائر خلال مسار التعددية وبروز مظاهر الإستقطاب
3. الجزائر ما بعد توقيف المسار التعددي والإنتقال إلى "ظاهرة التماهي"
4. الجزائر والربيع العربي: بين إكمال التجربة أو التسويف.
خاتمة:

1.الجزائر قبل مسار التعددية :

كانت الجزائر قبل مسار التعددية تحكم بالحزب الواحد هو "جبهة التحرير الوطني" بجناحيها المدني والعسكري. بإعتبارها رائدة وقائدة الشعب في ثورته التحريرية (1954-1962)، فإنها تحولت إلى "حزب طلائعي" يتولى الحرص على تطبيق النهج الإشتراكي ويتولى تعبئة الجماهير وقيادتها في معركة البناء والتشييد والوقوف مع حركات التحرر العالمي والشعوب المحبة للسلام. هذا الحزب كان بعيدا عن الواقعية والبراغماتية وقريبا من الشعبوية والدوغماتية والميثالية مما جعله يصطدم كثيرا بقيم المجتمع وهويته العربية والإسلامية والأمازيغية وتقاليده بل ويتعرض إلى هزات من الداخل لاسيما من قبل التيارين التقليديين التاريخين (التيار الإسلامي الحامل لقيم الأمة بزعامة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتيار الجمهوري أو الديمقراطي). لقد حدث شرخ بين هذه التيارات الثلاثة التي كان يفترض حسب المنطق وطبقا لرأي المؤرخ الفرنسي "بنجامة سطورا" أن تستمر في سياسة تقوم على "جمع تركيبي" لهذه التيارات الثلاثة وليس إنفراد التيار الوطني بالحكم وفرض تصوره على الجزائر ما بعد الإستقلال والتخلي عن نص وروح "بيان أول نوفمبر1954" القائم على مبدأ جوهري

مفاده: "إقامة دولة جزائرية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" وتقوم على إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني. فالذي حدث هو التخلي عن مفهومين أساسيين يرمزان لتيارين أساسيين كذلك وهما: مفهوم الديمقراطية ومفهوم المبادئ الإسلامية ولم يبق من المبدأ سوى "إقامة دولة جزائرية ذات سيادة " والتي أضيف لها مصطلح الإشتراكية وذات الحزب الواحد بعد الإستقلال مما إعتبر إنحراف في المسار وتخلي عن "مشروع المجتمع" الذي يعكس أصالة الأمة وتضحياتها والإستعانة بمشروع لا يمت بصلة لقيم الأمة ولا هويتها ولا تاريخها (لمعلومات أكثر حول بيان نوفمبر يمكن الرجوع إلى مقالتنا بعنوان: قراءة تحليلية سياسية لبيان أول نوفمبر1954 في كتاب بعنوان: "من وحي الذكرى"، إصدار جامعة باتنة(2004) بمناسبة الذكرى الخمسون لإندلاع الثورة التحريرية، ص ص92-112).

طيلة سنوات الأحادية (1962-1989) بفتراتها المتباينة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا والمتمثلة في ثلاثة فترات أساسية: (1962-1965)، (1965-1979) و(1979-1989)، كان هناك حياة إقتصادية-سياسية، وإجتماعية-ثقافية قائمة على الأدلجة والشعبوية المعبر عنها في وسائل الإعلام والكتابات المختلفة "بالإنجازات الكبرى" في إفريقيا أو في العالم الثالث كما هو الشأن بخصوص مركبات تمييع الغاز الطبيعي أو مركب الحجار للحديد والصلب الذي كان يشغل ما بين 18إلى 20 ألف عامل ولكن مردوديته لا تتجاوز مردودية 5 ألاف عامل أي بطاقة 25% فقط. سيكون التركيز هنا على مرحلة1988-1992 بإعتبارها فترة "التحول الديمقراطي" الحقيقية في إطار التعددية السياسية برعاية المؤسسة العسكرية كما حدث في تجارب الكثير من الدول كالبرازيل والشيلي والأرجنتين وغانا والسنيغال ونيجريا وأندونيسيا والفلبين وغيرها من التجارب.

فبالرجوع إلى الفترة الأولى للإستقلال (1962-1965)، فإن هذه الفترة كانت فترة الفرح بالإستقلال مقابل تضميد الجراح على مستوى القاعدة، أما على مستوى القمة فكان الأمر يتراوح بين ترتيب الأمور وتقاسم الغنيمة. أما إقتصاديا، فإن الشغل الشاغل كان يتمثل في ملأ الخزينة التي أفرغها الإستعمار وملأ الإدارات والمؤسسات التي غادرها المعمرون والعودة إلى المزارع المهجورة والإستعانة بالمتعاونين من العرب والأجانب لاسيما في القطاعات الإجتماعية كالتربية والصحة.

بخصوص فترة 1965-1978، فإنها بدورها تقسم إلى فروع وذلك حسب المنظورات المختلفة وعلى رأسها المنظور الإقتصادي بإعتباره الأسهل إدراكا وقياسا. هذه الفترة تتسم بترسيم السياسات الإقتصادية عبر المخطط الثلاثي (1970-1976)، ثم المخطط الرباعي الأول(1970-1974) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1978)، بينما فترة 1965-1967 فقد إعتبرت فترة الإنتظار والإستعداد للإقلاع. سياسيا كانت هذه الفترة فترة بناء المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال كما ورد في الخطابات الرسمية للرئيس بومدين من بين هذه المؤسسات مؤسسة البرلمان، ومجلس المحاسبة والمجالس البلدية والولائية والقضائية في المقابل كانت فترة صراع سياسي تخللتها محاولة الإنقلاب الفاشلة في 1967. لكن بومدين إستطاع أن ينقل الصراع من "أجل السلطة" إلى الصراع من "أجل البناء" بإعتباره بديل للشرعية الدستورية التي كانت مفقودة.

هناك شبه إجماع أن فترة 1967-1978 كانت حقيقة فترة البناء المؤسساتي والتشييد الإقتصادي والتلاحم الإجتماعي والتطور الثقافي. فهذا الأستاذ/ محمد الميلي –وزير سابق-يسميها "السنوات الذهبية" وآخر يسميها "فترة التشييد الوطني"(ثنيو نور الدين)، أما الثالث فيسميها "فترة التقشف " أو فترة "التضحية ببعض الحريات والحقوق من أجل تحقيق التنمية" التي يسميها جاك دونيللي بـ: "التنمية الديكتاتورية" مقابل "التنمية

الديمقراطية" وهذا مقارنة بالتجربتين الكوريتين المتناقضتين (لمعلومات أكثر حول نماذج التنمية، يمكن الرجوع إلى مقالاتنا بعنوان: "الحق في التنمية والحق في الأمن" المنشورة في مجلة. العلوم القانونية، جامعة الوادي، عدد3، سنة3 (جوان 2011)، ص ص9-35. ويمكن كذلك تسميتها تفصيلا "فترة الثورات الثلاثة" (الصناعية والثقافية والزراعية" كما ورد في أطروحتنا للدكتوراه بعنوان: The Algerian Policy of Foreign Borrowing and its Development Strategy,1985) والمنشورة من طرف جامعة مشيجان (Ann Arbour Michigan ,1986).

لكن مع ذلك فإننا يمكن أن نسجل أنه وخلال هذه الفترة كانت هناك بعض المظاهر العامة تطبع النظام الإقتصادي الجزائري مثل: اللجوء المستمر لأسلوب التصفيات، الصراع اللغوي بين المعربين والمفرنسين، الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، تجاهل حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، تجاهل إرادة الشعب كمصدر لكل السلطات كما نصت عليها مختلف الدساتير الجزائرية (1996،1989،1976،1963) بل وممارسة "واجب الوصاية عليه"، سيطرة أقلية تعتمد على تحالفات جهوية أو عصبوية، الإعتماد على النخبة الزائفة والمتملقة والضعيفة، إنتشار المحسوبية والرشوة، ثم البيروقراطية المتعفنة. أو بتعبير الأستاذ/ عبد الحميد العطري الوصول إلى المناصب عن طريق "الولاء، النسب، المال، والدين" هذه المظاهر ستزداد أكثر في فترة ما بعد البومدينية التي توصف بفترة "السنوات السوداء" كما عبر عنها الأستاذ/ الميلي في مقالته "الجزائر... إلى أين؟" المأخوذ عنوانها من كتاب محمد بوضياف في منفاه بالمغرب (لمعلومات أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب " العرب...إلى أين؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002") هذه المظاهر التخلفية ستعبر عن إستدامتها أكثر في فترة الإنقلابيين المسمات بـ: "السنوات الحمراء" وفترة العزيز المسمات بـ: "سنوات الفساد". كما أن هذه الفترة إتسمت بسيطرة الشيوعيين وحزب "الطليعة الاشتراكية" على مفاصل القرار بمعية المفرنسين (مدنيين وعسكريين) والذي تحول إلى حزب "التحدي" وأثبت الطليعيون أنهم كذلك في أمر واحد لا غير وهو تحولهم إلى خدم للسلطة أو الحكام الذين لاهم لهم سوى "مساواة الآلهة بهم" كما يقول الأستاذ/ زياد منى (زياد منى، "الثورات العربية وأخطار تكرار التاريخ"، الجزيرة. نت، الثلاثاء 2011/01/12، ص1).

بعد وفاة الرئيس بومدين خلفه الرئيس الشاذلي بن جديد الذي لم يضف جديدا للذي كان قائما وإنما كان جديده يتمثل أساسا في: الإعتماد على الريع البترولي الذي بنيت مصانعه في عهد بومدين وبفضلها كانت المديونية العالية للجزائر تسدد ،وبواسطتها كذلك أعلن الشاذلي عن نهاية مرحلة "التقشف" والدخول في مرحلة" الإستراحة للشعب مقابل البحبوحة للأقلية" وهذا تحت عنوان كبير أطلق عليه وصف "من أجل حياة أفضل" (1982) الذي تحول بسرعة إلى "حياة أسوأ" تمظهرت في عدة مظاهر يتقدمها "مشهد الطوابير" على الخبز والمواد الواسعة الإستهلاك والحليب والبطاط وطوابير الدواء والنقل بالإضافة إلى البطالة والتعفن البيروقراطي والتذمر السياسي وإنخفاض العملة وأزمة الزيت والسكر. مقابل هذا المشهد المشفق، كانت هناك أغلبية مقهورة وأقلية ثرية تنتظر الفرصة للإستثمار وتبيض ما كدسته من أموال. هذه الأقلية حسب الأستاذ/ العياشي عنصر تتشكل من" طاقم النظام السياسي وحاشيته والمقربون الذين يكونون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية المغلقة تحتكر السلطة والثروة" تضاف إلى القطاع الخاص الذي نمى خلال فترة 1966-1980."فعدد الشركات الخاصة إرتفع من 3358 إلى9387، وإرتفعت نسبة أصحاب العمل من 0.47 إلى1.85 % من مجمل القوى العاملة خلال عشرية واحدة(1977-1987) (العياشي عنصر، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات")

كما أن فترة الشاذلي خلت من الكاريزماتية وتراجع قوة المؤسسات، وتزايد في تزوير الإنتخابات وديكتاتورية الحزب الواحد ورقابة رسمية للدعاية، بل أن الشاذلي كان نموذجا للإحباط خاصة لدى النخبة الواعية مما جعله يحول الإطارات الكفاءة إلى "مجرد كائنات لينة ومطيعة" وصاغ مبدأه المقدس "من أراد مواصلة مشواره عليه إلا يثير أو يقلق بال الرئيس" (لمعلومات أكثر، أنظر دراسة محمد قاسم بعنوان "سنوات الفوضى والجنون"، جريدة الوقت الأسبوعية (11-17) جويلية، 1994، ص.ص 12-13.)

إن ظهور الطبقة الغنية كان أحد أسباب تحرك الشارع في الجزائر مما يجعل فرضية التحرك التلقائي ضعيفة أو لا تفسر كل شيء. بمعنى أنه كان هناك تلاقي المصالح بين أصحاب المال والسلطة والمقربون منهم والذين إستغلوا الوضع الازموي للمطالبة بالإنفتاح الإقتصادي الذي يسمح لهم ليس فقط بتبييض الأموال المشكوك فيها ولكن كذلك إضفاء الطابع القانوني عليها ولن يتأتى ذلك بسهولة إلا بالقضاء على أكبر مهدد (الطابو) المتمثل في الإشتراكية التي هي مسألة دستورية سياسية تتطلب تعديل الدستور والميثاق الوطني (الذي هو أعلى من الدستور). وهنا يمكن الرد على أولئك الذين يقولون "أن الشعب طرح مطالب إجتماعية وإذا بالسلطة ترد عليه بإصلاحات سياسية" (هذا الطرح للدكتور بن عنتر في الندوة الحوارية حول كتاب فولي "الإسلام والديمقراطية. فشل الحوار في الجزائر"، تاريخ الحلقة 2003/7/1، ص5). فمثل هذا القول إما ينم عن سذاجة سياسية أو عن جهل. فالشعب –حقا-لم يكن يحلم ولا هو قادر على طرح المطالب السياسية مباشرة لأنه تعود على الخنوع كما أنه ليس بمقدوره أن يقرأ في النظام إستعداده التخلي عن النهج الإشتراكي بجرة قلم، لهذه الأسباب وأسباب أخرى كان طرح الشارع غير ما رأيناه في الثورتين التونسية والمصرية وشعارات "أرحل" أو "الشعب يريد إسقاط النظام". فمقياس التجربة الجزائرية وسياقاتها الزمنية والظرفية يجب أن تكون غير تلك السياقات التي حدثت فيها ثورات أخرى. فالشعب، وخوفا من النظام الإستبدادي، طرح المشاكل المباشرة التي لها بالتأكيد الأبعاد السياسية وترك غير المباشرة لحين تحقيق المباشرة. وحتى على فرض أنه لم يطمح فإنه لم يرفض ما قدم له كهدية بدليل تجاوبه بسرعة مع الوضع الجديد بدءا بالإستفتاء على الدستور في 23فبراير1989 مرورا بالإنتخابات المحلية في 5جوان 1990 وصولا إلى الإستحقاقات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 ضاربا أعلى مثال في الإنضباط والتنظيم مما جعل الإنتخابات تمر دون تسجيل لأحداث عنف أو تزوير أو ما شابه ذلك. ذلك هو الشعب الجزائري عندما "يحسن صنع تاريخه". فكيف صنع الحدث خلال عهد الإنفتاح؟

2.الجزائر خلال مسار التعددية وبروز مظاهر الاستقطاب

يعتبر الإستقطاب ظاهرة إنسانية-اجتماعية وسياسية وهي تعبير عن وجود قطبين متباعدين لدرجة التناقض كما في حالة الثنائية القطبية في العلاقات الدولية أو الإستقطاب حول وضع ما على المستوى الداخلي كما حدث بقوة في الإنقلاب الذي حدث في أوت 2013 بمصر وما ترتب عليه من ردود الفعل الداخلية والدولية أخذت البعد المؤيد والبعد المعارض للإنقلاب. فكيف كان الوضع بخصوص الجزائر وهي تشق طريقها في تضاريس الإنتقال نحو الديمقراطية؟ وهل الإنتقال نحو الديمقراطية يعني الإنتقال من نظام إستبدادي وقمعي منغلق إلى نظام ديمقراطي منفتح وتعددي؟، وهل التجربة الجزائرية –بالنظر إلى التضحيات والشعارات والوسائل ومدى التضامن والإحتضان الشعبي لها وكذا الأهداف التي توختها من: المطالبة بالحرية وإحترام الكرامة الآدمية للفرد الجزائري إلى المشاركة الديمقراطية –لا ترق أن تكون ثورة وتجربة ثورية أكثر منها تحول في المفهوم الضيق والتقزيمي للمصطلح؟،وإذا إعتبرنا أن تجربة التحول الديمقراطي خطوة إلى الأمام، ألا يمكن إعتبار الإنقلاب عليها- بإلغائها كلية- بمثابة خطوتين إلى الوراء كما قال مرة لينين بمناسبة إعلانه عن البرنامج

الإقتصادي الجديد المعروف باسم "الناب"(nep)؟ لماذا نحسن الرجوع إلى الوراء وبسهولة ولكن لا نحسن التقدم إلى الأمام وبنفس السهولة؟ سيتم تناول التجربة الجزائرية في ضوء هذه التساؤلات مع التسليم بداءة بأنها تجربة تتوفر فيها معايير "الثورة" وهي بالتالي سباقة على الثورات العربية ولكن متواصلة معها طموحا وإحساسا وتفوقها تضحية، كما أنها محفوفة بالمخاطر الأمنية.

للإجابة على التساؤلات السابقة، يستحسن إعادة التذكير بأنه إذا كانت الظروف الإقتصادية المأزومة والإجتماعية المزرية والسياسية المتقلبة والأمنية المضطربة وراء التحول الديمقراطي، فإن الظروف الأمنية والمعالجة القانونية في الإطار الإستثنائي(إقالة الرئيس، إعلان حالة الطوارئ، وقف العمل بالدستور ثم إعلان الفراغ الدستوري، تولي مجلس أعلى للأمن مهمة الحكومة، إنشاء هذا الأخير للمجلس الأعلى للدولة ليقوم مقام السلطة التنفيذية) هي التي طبعت عملية توقيف المسار الإنتخابي مصادرة بذلك إرادة الشعب وبذرائع إفتراضية غير شرعية وسياسيوية في جوهرها وعسكرية في تجسيدها مما ترتب عليها مجموعة من النتائج أدت في النهاية إلى خلق إستقطاب على المستويين الداخلي والخارجي. أما النتائج فتتمثل في الآتي:

- ✓ أنه في خلال أسبوع تم وقف المسار(1992/01/11) وتولي المجلس الأعلى للأمن مهام الحكومة، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة(1992/01/14)، وتلي ذلك اصدار الشيخ حشاني عبد القادر بيان التنديد بوقف المسار ومطالبة مناضلوا الفيس بالصبر والانضباط (1992/01/19).
- ✓ وقوع إحباط نفسي كبير لدى الشعب الجزائري عموما وقاعدة الفيس خصوصا مع التوجس من عمل المؤسسة العسكرية والخوف من المستقبل المجهول مقابل فرحة عارمة لدى العلمانيين والاستئصاليين.
- ✓ القيام بإعتقالات واسعة وعبر الوطن في أوساط الأئمة وقيادات ومناضلي الفيس وكل من أعلن رفضه للإنقلاب والعمل الإغتصابي لإرادة الشعب.
- ✓ تحويل المساجد إلى منابر دعائية للنظام تحت عنوان "ترقية الدين وترشيده" وتعيين وزير الشؤون الدينية من بين رموز الفيس لمغالطة الرأي العام.
- ✓ التطرف والمغالات في إستعمال ما يسمى "بقوات حفظ الأمن" التي تحولت إلى "قوات القمع" أو "قوات إنتهاك الأمن" بالتزامن مع إستعمال قوات الجيش والدرك والمخابرات.
- ✓ إحداث قطيعة كبيرة بين النظام والشعب وذلك بفقدان الثقة في النظام وعدم إحترامه لمشاعر ورغبات الشعب في خياراته التي هو مسؤول عنها.
- ✓ تحويل الجزائر إلى فلسطين المحتلة والعاصمة إلى القدس الشريف خاصة أيام الجمعة حيث تخرج المسيرات بعد الصلاة منددة بالإنقلاب والإنقلابيين. وتحولت أيام الجمعة من أيام راحة وإستراحة وطمأنينة إلى أيام خوف وبؤس وموتى، وأصبحت الجزائر تعيش ظاهرة "يوميات الجمعة" التي ستنتقل بعد 20 سنة إلى كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها وبشعارات تختلف لغويا وتلتقي جوهريا. فمن شعار "علينا نحيا وعليها نموت وعليها نلقى الله" إلى شعارات "جمعة الغضب" و "جمعة الحشود" و"جمعة الصمود" و"جمعة الزحف" و"جمعة الحرية" إلى "جمعة الشعب يريد إسقاط النظام" (محمد نور الدين أفاية، "الربيع العربي. الى اين؟",2011، ص 15).
- ✓ إظهار الإنقسام الذي كان مختفيا بين أفراد المجتمع الواحد (بما فيهم أفراد العائلة الواحدة) وخاصة بين الأقلية الفاشية التي تتبجح بالديمقراطية وبين الأغلبية المفترى ضدها والمتهمة باللاتسامح واللاديمقراطية والموصوفة بالظلامية والرجعية ثم الإرهابية لاحقا.

- ✓ سقوط ما يسمى بـ "أسطورة الجيش الوطني الشعبي" الحامي لأمته وقيمها وتحوله إلى جيش يدافع عن النظام ومصالحه.
- ✓ عودة الجزائر-مرة أخرى-إلى عقدة الشرعية التي إعتقد الكثير بأنها إنتهت وبدون رجعة ولكن النظام خلق شرعية جديدة سماها "شرعية إنقاذ الجمهورية" التي لم تعرفها أي ديمقراطية من قبل ولا يمكن أن تعرفها من بعد لأنها ليست بشرعية لفقدانها لمعايير مصطلح الشرعية. وأصبحت الجزائر-هكذا-ممزقة بين شرعيات متعددة وغير متوافقة مثل: الشرعية التاريخية، الشرعية الثورية، الشرعية الدستورية، شرعية الأداء ثم شرعية إنقاذ الجمهورية من "جبهة الإنقاذ".
- ✓ تحريم السياسة داخل المساجد ومنع الصلاة خارجها. وقد عبرت الأسبوعية السياسية الساخرة "الصح-آفة "الجزائرية بقولها: "يمنع الدين(الصلات) خارج المساجد، وتمنع السياسة داخله"، والنتيجة تكون "لا سياسة خارج المساجد. ولا دين داخلها (جريدة الصحافة، عدد 53، ص1).
- ✓ لقد إختلطت الأمور حقا وأصبح ما يضر بالنظام محرما حتى ولو كان ذلك حلالا بالنص الفقهي، وما ينفع النظام حلالا حتى ولو يتنافى ذلك مع منطق الأمور. تجسد هذا في خطب الجمعة ليوم 14 فبراير (اللاحقة على جمعة السابع من فبراير 1992، وتماشيا مع خطاب رئيس المجلس الأعلى للدولة) التي تناولت السياسة التي ترضي النظام ولم يتكلموا عن السياسة التي ترضي الله. بهذا أصبحنا امام "حرب المساجد".
- ✓ دفع النظام بسلوكاته المرعبة وسياساته الرعناء إلى ظهور مجموعات العمل السري المسلح –تيمنا بالحرب التحريرية-وخاصة جماعات: "التكفير والهجرة" و"كتائب القدس" و"الباقون على العهد" مقابل تشكيل جماعات مضادة مثل "لواء الموت" وألوية اخرى. وأصبحنا أمام حرب أهلية غير معلنة.
- ✓ تجميد نشاط حزب الفيس وتعليقه لغاية صدور الحكم النهائي من قبل الغرفة الإدارية للمجلس القضائي بالجزائر العاصمة طبقا لنصوص المواد:33و34و35 من القانون رقم 89 المؤرخ في 5جويلية 1989، والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي. وبحل الحزب طرحت إشكالية المجالس المحلية المنتخبة (البلدية منها والولائية) التي يتواجد فيها الفيس بالأغلبية والمتمثلة في 857 أي أكثر من نصف البلديات وحوالي 2/3 الولايات أي 32 من مجموع 48 ولاية تخضع له. هذه المجالس عوضت سنة1993 بـ: "المندوبيات التنفيذية" عن طريق التعيين وحسب مواصفات النظام.
- ✓ إعلان النظام لحالة الطوارئ وتجميد نشاطات الأحزاب الأخرى وإقامة المحتشدات للمواطنين مما جعل كثيرا من الأحزاب وجمعيات حقوق الإنسان تنتقد النظام وأساليبه الإستفزازية والمنافية للقوانين الوطنية والدولية خاصة تلك المنظمة للحقوق والحريات. فالرابطتين الجزائريتين لحقوق الإنسان نبهتا إلى أن "حالة الطوارئ تمس دولة القانون" وأن حالة الطوارئ يمكن أن تشجع أحد أطراف النزاع على إنتهاك حقوق الإنسان أكثر لاسيما الحق في الحياة وهو الذي حدث بالفعل لاحقا (جريدة الخبر اليومي الجزائر، عدد 388والاربعاء 1992/02/12، ص.12).
- ✓ سن قوانين إستثنائية وإنشاء هيئات موازية على غرار قانون مكافحة الإرهاب وإنشاء محاكم خاصة توازي القضاء العادي في كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة ثم سن قانون الإستثمار-بمرسوم تشريعي فقط في غياب برلمان دستوري – لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب وهذا كرد فعل على تهديد الفيس للمستثمرين وعدم مساندتهم للإنقلابين (رسالة الأطلس، جريدة أسبوعية عدد 43، (10+16-جانفي،1994، ص.ص 10-11).

على ضوء مجموع هذه النتائج والإفرازات ظهرت مجموعة من ردود الفعل على الساحتين الوطنية والدولية تتراوح بين مؤيد لما حدث ويحدث ويقف بجانب النظام ومن والاه، وبين معارض لوقف المسار الإنتخابي وما تلاه من إجراءات تمس بالديمقراطية وبحقوق الإنسان وتشجع التسلطية وأصبحت الجزائر أمام "حالة إستقطاب" لم تشهدها من قبل لكن كان استقطابا مؤقتا تحول وبسرعة إلى "تماهي" في المواقف بذريعة عدم صب الزيت على النار حينا أو بذريعة رفض الإرهاب وضرورة مكافحته حينا آخر بعد أن لعب العامل الخارجي دوره في ذلك. فالغرب اتفق مع الكثير من النظم العربية ومعها النظام الجزائري على اتخاذ موقف واحد ضد الإسلاميين وعدم السماح لهم بالاستيلاء على الحكم ولو بطريقة ديمقراطية لأن الغرب ببساطة يكره الإسلام ويخشاه ويخشى أن تحدث نهضة إسلامية في الأفق. وعليه، كان هناك تحالف غير معلن ولكن تماهي المواقف يفسر المؤامرة الكبرى ضد الإسلام من خلال المثال الجزائري. لقد تكررت هذه المواقف لاحقا في غزة عندما رفض الغرب الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية وسكت عن الحصار الذي فلرضته إسرائيل على القطاع. تكرر الأمر بخصوص داعش (الدولة الإسلامية للعراق والشام) خلال فترة 2014-2018 عندما تماهت المواقف.

3. الجزائر ما بعد توقيف المسار والانتقال الى "ظاهرة التماهي"

كما لاحظنا أعلاه، جاءت الأحداث متسارعة ومتنوعة في الجزائر على إثر توقيف المسار الإنتخابي من قبل الجيش قبل أن يكتم. والوقيف توسط أربعة أحداث أساسية هي: نتائج الإنتخابات التشريعية في الدور الأول ثم إستقالة (أو إقالة) الرئيس **بن جديد** وإنشاء المجلس الأعلى للدولة، ثم إعلان حالة الطوارئ مما جعل المواقف (داخليا وخارجيا) غير مكتملة. بالرغم من هذا، فإننا يمكن أن نستخلص أهم المواقف بخصوص الأحداث الأربعة معا وذلك في الجدولين أدناه.

جدول رقم 1يتعلق بـ: مواقف الأحزاب الجزائرية من الأحداث المختلفة والتي تؤكد وجود "حالة الإستقطاب": (تجميع الباحث)

الحزب	نتائج الانتخابات	إستقالة الرئيس	إنشاء المجلس الأعلى للدولة	إعلان حالة الطوارئ
FLN	تفضيل مواصلة المسار	الاستقالة لا تزيد الامور الا تعقيدا	المجلس ليس دستوريا/ كيف تعين الحكومة الرئاسة	قد يترتب عليها تصعيد على حساب تحقيق الامن العام للوطن والمواطن.
FIS	اول خطوة نحو اقامة دولة اسلامية ديموقراطيا	مسرحية مفضوحة لجهات مشبوهة في النظام/الاستقالة مرفوضة.	كيف يمكن الانتقال من رئاسة فردية الى جماعية؟	رفض حالة الطوارئ
FFS	رفض الجمهورية الاصولية ورفض الدولة	حالة انقلاب فعلي	رفض الدولة البوليسية	حالة الطوارئ غير ضرورية
PAGS	ضرورة وقف الدور الثاني	اجراء جيد	تفويت الفرصة لتأسيس دولة ثيوقراطية	الطوارئ تستجيب لمتطلبات الامن
RCD	النتائج تعرض الجزائر للخطر	نهاية مرحلة تاريخية		الاهم اعادة الامن العمومي

NAHDA		ما حدث اقالة	المجلس غير دستوري	اجراء لتكميم الافواه
HAMAS	فوز مذهل للفيس	استقالة مفاجئة	دعوة المجلس للمحافظة على المكاسب/عدم تعطيل المشروع الاسلامي	
حزب PT العمال	نتائج صفعة قوية للنظام	الاستقالة مفاجئة		اليوم الفيس وغدا احزاب اخرى
ا ع ع ج	انقاذ الامة من التهديدات الخطيرة والمحدقة بها	لا تعليق	نحن مع المجلس	ضرورية
لجنة انقاذ الجزائر	ضرورة وقف الدور الثاني	قرار شجاع	بادرة انفراج	الطوارئ حل

جدول رقم 02: موقف الدول من خلال الصحافة الدولية بشأن الأحداث السياسية الهامة خلال فترة 1991/12/26 إلى 1992/02/13 وقيام حالة الإستقطاب (تجميع الباحث)

فرنسا		حدث مهم وذا عواقب مهمة	عدم اتفاق الطبقة السياسية الفرنسية	فرنسا لا يمكن ان تبقى غير مبالية
إيران	إيران مجندة للدفاع عن الشعب الجزائري	انقلاب وليس استقالة	المجلس مدعوم من طرف امريكا واسرائيل	حالة الطوارئ غير شرعية
امريكا	العملية الانتخابية نزيهة	عدم التدخل	قبول دستورية المجلس	الانشغال بتصاعد العنف
ايطاليا	خطر على اوروبا	الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية		
مصر	قلوبنا مع الشعب	الاستقالة خسارة	على الدول الغربية تقديم المساعدة للجزائر	حالة الطوارئ معقولة

التعليق على الجدولين:

يلاحظ من الجدول الأول ما يلي:

- ✓ أن أغلبية الأحزاب والتي تجاوز عددها 60 حزبا لم تدرج لأنها أحزاب صغيرة (مجهرية) وليس لها ثقل في الساحة الوطنية ان لجهة النظام أو المجتمع.
- ✓ أن الجدول يتضمن الإتحاد العام للعمال الجزائريين العدو اللدود للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي إستولت على قاعدته النضالية والمتحالفة بقوة مع السلطة.
- ✓ الجدول يتضمن لجنة "إنقاذ الجزائر" التي هي الوجه الآخر لاتحاد العمال مع إضافة إطارات نخبوية – إستئصالية.

- ✓ إن الأحزاب الوارد ذكرها باللغة الأجنبية هي على التوالي: جبهة التحرير الوطني (التي حكمت أو شاركت في الحكم ما بين 1962-1992)، الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزة في الإنتخابات، جبهة القوى الإشتراكية، حزب الطليعة الشيوعي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب النهضة، حركة المجتمع الإسلامي، ثم حزب العمال (التروتسكي الإتجاه).
- ✓ إن المواقف الحزبية لم تكن كاملة ولكن ذلك لا يمنع من أخذ صورة عامة عنها.
- ✓ إن المواقف تكاد تكون متشابهة بخصوص خطورة الوضع والدعوة إلى اليقظة وإلتزام الهدوء.
- ✓ تقارب الأحزاب بخصوص "عدم التأكد مما ستؤول إليه التطورات بعد مرور 45 يوما من وقف المسار(1991/12/26-1992/02/90).
- ✓ يمكن حصر المواقف في ثلاثة إتجاهات "الإتجاه الديني: (الفيس والنهضة وحماس) المبارك للنتائج والرافض للإنقلاب وما ترتب عليه من إجراءات والمصر على المشروع الإسلامي/الإتجاه العلماني الرافض لنتائج الإنتخابات والمؤيد للإستقالة وما تبعها من إجراءات/ثم الإتجاه المختلط (وطني ووطني-علماني) وهو إتجاه لا ينادي بالعلمانية رسميا ولكن لا يرفضها ولا يتبنى الحل الإسلامي وفي نفس الوقت لا يعلن عداءه له. وهذا فضل مواصلة المسار معتبرا أن الإستقالة لا تزيد الأمور إلا تعقيدا وأن المجلس الأعلى للدولة غير دستوري مع عدم التعليق على حالة الطوارئ المعلنة. يتزعم هذا الإتجاه حزب جبهة التحرير بمعية بعض المنظمات الجماهيرية (منظمة المجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء).
- ✓ إذا كان الإتجاه الديني ينكر على الإتجاهين (2+3) رفض الإسلام كممارسة وإختزاله في العبادات والطقوسية، فإن الإتجاهين (2+3) يسجلان من جهتهما على الإتجاه الديني عدم إيمانه بالديمقراطية والإلتزام بها حال وصوله إلى الحكم.
- ✓ إن هذه الأحزاب كانت تنقصها كثيرا تجربة الحوار والتسامح وإحترام الرأي الآخر وهذا لسهولة إختراقها من النظام الذي لا يؤمن بالمعارضة القوية والجادة وإنما فقط معارضة صورية.
- ✓ إن الإتجاهات الثلاثة التقليدية اذ فرضت نفسها مرة أخرى بخصوص مجموع الأحداث جعلت من المجتمع الجزائري مجتمع أقل إنسجاما وأكثر قابلية للتفكك وهوما ثبت لاحقا عندما إشتدت الأزمة حيث إنقسمت الأسرة والقبيلة بل والمجتمع إلى معارض للنظام أو موالي له أو محايد. لكن الإستقطاب يبرز أكثر بين النظام والشعب لدرجة "الإنفصام".
- ✓ إن الإتجاهات الثلاثة لم تفرز-على المستوى الدولي- إلا موقفين رئيسيين: الموقف الغربي –العربي- اللائكي المعارض للمشروع الإسلامي، والموقف المؤيد للمشروع الإسلامي والذي تتبناه وتتمناه في نفس الوقت معظم الشعوب العربية والإسلامية وبعض النظم فيها كالسودان وإيران وباكستان وبعض دول الخليج وليبيا وهو ما يؤكده **الجدول رقم2**.هذا الأخير يبين أن الإستقطاب تمثل في مواقف إيران ومصر وأمريكا إلى حد بعيد مقابل مواقف فرنسا وإيطاليا وإسبانيا خاصة فيما يتعلق بنتائج الإنتخابات والإستقالة لكن بخصوص المجلس الأعلى للدولة وحالة الطوارئ فإن الأمر تغير تدريجيا ليقترب من التماهي وتبقى إيران على موقفها. إن التماهي يبرز أكثر عندما نأتي إلى موقف الدول من نظام حكم إسلامي. فهنا يكون الرفض من حيث المبدأ والرفض من حيث الخوف من الاسلام والذي يعود الى عدم وضوح برنامج الجبهة الإسلامية كما يزعم العلمانيون الجزائريون في كل مرة وتتبعهما الدول الغربية ذات الصورة النمطية حول الإسلام وإستحضار مثال الثورة الإيرانية وإيديولوجيتها الثابتة والصامدة في وجه الغرب ومصاله المرتكزة على النهب والسرقة والصفقات المشبوهة ومواقفه الداعمة للنظم المستبدة والقامعة لحقوق

وحريات شعوبها كما حدث في عهد الشاه (إيران)أو سوموزا (نيكاراغوا)أو ماركوس (الفلبين) وغيرهم كثيرون. والسؤال المطروح هو: هل المواقف المختلفة تمثل حقيقة التنافس السلطوي والصراع من أجل الحكم (داخليا) وتعبر عن المصالح (خارجيا) أم أنها تمثل صراع حضاري بين المشروع الغربي والمشروع الإسلامي (داخليا وخارجيا) أم كلاهما؟ في الحقيقة من الصعب أحيانا الفصل بين البعدين (الحضاري والمصلحي) لدى العلمانيين والتغريبيين الجزائريين وكذا لدى الدول الغربية ولكن عادة ما تقدم هذه الأخيرة ذريعة المصلحة وتخفي السبب الحضاري المتمثل في الحقد الدفين للإسلام والذي عبر عنه المفكر الأمريكي صمويل هنتنجتون بـ"صراع الحضارات".

إن ما تجب ملاحظته أن الردود الإستنكارية للحزب الضحية"، الذي سرق منه فوزه كما قال البرفسور الأمريكي أنتيليس، لم تتوقف عند التنديد ورفض الإجراءات التي إتخذها الإنقلابيون وإنما إمتدت إلى إجراءات مضادة تمثلت في:

- ✓ تنصيب الحزب الفائز للهيئة البرلمانية المنتخبة.
- ✓ إرسال بيانات الإستنكار للجهات المختلفة مع رسائل التنبيه والتحذير لخطورة الأمر.
- ✓ إرسال نداءات إلى البرلمانيين في الداخل والخارج من أجل الوقوف مع إختيار الشعب.
- ✓ توجيه بيان تحذيري إلى كل الأوساط الدولية بعدم الإعتراف بالمجلس الأعلى للدولة (الذي تأسس بعد 75 ساعة من الإنقلاب) وكذا عدم الإعتراف بما سيقوم به من إرتباطات أو أعمال سيادية كإبرام الإتفاقيات كما جاء في البيان **رقم6** للفيس.
- ✓ توجيه بيان هام وخطير إلى المتعاملين الأجانب وتحذيرهم من القيام بالنشاطات الإقتصادية (**البيان رقم12**). كان هذا البيان موجعا لحكومة **سيد أحمد غزالي** التي إنتقلت من حكومة مؤقتة إلى حكومة دائمة والتي أسقطت الجمهورية الثانية (جمهورية ما بعد 1989).

إعتبر غزالي أن هذا البيان موجه لإفشال حكومته وهو بمثابة دعوة إلى "فرض حصار إقتصادي على البلاد" مما جعل التصعيد بين الفيس والسلطة يأخذ مجراه وتمكنت السلطة من ربح المعركة عندما بدأت المواقف تتغير لصالحها على المستويين الداخلي والخارجي وأصبحنا بعد أقل من شهرين أمام "تماهي" المواقف بذريعة قبول الأمر الواقع وعدم الدخول في مغامرة غير محسوبة العواقب وعلى أمل العودة إلى المسار الإنتخابي الديمقراطي بسرعة كما صرحت بذلك الخارجية الأمريكية. إن السؤال الواجب طرحه وبكل موضوعية هو: لو كان الفائز في الإنتخابات غير الفيس، فهل سيكون موقف الدول الغربية وبعض الدول العربية مغايرا؟ نعتقد ذلك جازمين بل وأكثر من ذلك فإن المواقف لا تتوقف عند إصدار التنديدات ولكن تصل إلى إتخاذ قرارات كما حدث في حالة هايتي وكيف نشطت أمريكا بقوة لإستصدار قرار من مجلس الأمن رقم 940 (1993) يدعوا إلى إعادة الرئيس المخلوع أريستيد للحكم وتنحية الجنرال دوفالييه. إعتبر هذا القرار أول قرار يتخذه مجلس الأمن خارج إختصاصاته التقليدية المتعلقة أساسا "بحفظ السلم والأمن الدوليين". كما إعتبر تفعيل لعمل المجلس في إطار "منطق حقوق الإنسان". مقابل هذا التدخل لإعادة الديمقراطية، فإن الغرب (الذي يمثل القوى الكبرى في المجتمع الدولي) لم يفعل ذلك بخصوص الجزائر ولا فعل ذلك بخصوص مصر التي تتشابه كثيرا حالة المرحوم الشهيد مرسي مع أريستيد. إذا، إما أن الديمقراطية لها معايير مختلفة بإختلاف العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين وإما نحن أمام لكيل بمكيالين وفي كلتا الحالتين من الصعب أن نحلم بالديمقراطية التي نريد لكن، فقط، الديمقراطية التي يريدون. فأي ديمقراطية هذه التي يتشدق بها الغرب؟ وأي إحترام للنسبية

وللخصوصيات الثقافية؟ إن الديمقراطية عند الغرب ليست مسألة درجة بقدر ما هي مسألة نوع. فإن كان نوعها غربي ولونها لائكي، فلا يهم إن كانت في درجة عالية من التطور والتماثل وإن كانت غير ذلك فالمسألة فيها نظر. إن هذا يجعلنا نقول أنه قبل الكلام عن الشروط الموضوعية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للتحول الديمقراطي، فإنه يجب أن يتوفر شرطين مسبقين لذلك وهما رغبة النظام القائم في التحول وموافقة الغرب على ذلك التحول وفي الإتجاه الذي يريده. في هذا الصدد كتب الصحافي المشهور فيصل القاسم مقالا جاء فيه "كم كنا مغفلين عندما ضننا أن الشعوب تستطيع أن تثور وتمسك بزمام أمورها إذا أرادت. كم كنا ساذجين عندما إعتقدنا أن الثورات شأن داخلي لكل شعب..." حقيقة أن الإرادة الشعبية لم تعد كافية لإنجاح التغييرات، وأن الثورات أو أي فعل مشابه له ليس بالشأن الداخلي. لقد تغير العالم كثيرا وأصبحت مقولة الشابي "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر" في مهب الريح كما يقول المثل، كما أن الثورات لم تعد من الإختصاص الحصري والداخلي ولا مكونا من مكونات عنصر السيادة بل هي تدخل في إطار المنطق الجديد للعلاقات الدولية في ظل العولمة. هذا المنطق لخصته صحيفة الغارديان البريطانية بقولها: إن الثورات العربية المتصاعدة تشكل تهديدا فعليا للنظام الإستراتيجي العالمي ..." ويصل الدكتور القاسم إلى أنه إذا أراد أي شعب أن يثور على حكامه" أن يجمع تواقيع الدول الكبرى" والإقليمية والمجاورة قبل أن يبدأ ثورته، وإلا حولوها وبالا عليه" وقد لا تكفي الموافقة إلا إذا قدمت ضمانات بأن الثورة لن تمس مصالح الدول الكبرى ولن تهدد النظام الإستراتيجي العالمي الذي بناه الغرب بعد الحرب العالمية الثانية وما بعدها.[14] (د.فيصل القاسم، "الرسالة الإستعمارية للعرب: لا تحلموا بالربيع"، جريدة القدس العربي شوهد يوم 2015/09/09)

حقا، أنه منطق جديد يسود العالم. هذا المنطق يخدم مصالح القوى الكبرى وشعوبها والنظم الموالية له ولكن-في آن-يقف ضد مصالح الشعوب الأخرى التي لم تكن محظوظة لتنتمي إلى شعوب القوى الكبرى. لقد كتبت تعليقا على هذه المقالة ومن ضمن ما قلته متسائلا: ماذا يجب أن نفعل ونحن أمام اللاخيار في وقت يتكلم فيه الغرب عن توسيع الخيارات له ولا تباعه؟" لقد وضفنا المال ولم نفلح وإستخدمنا الدين ولكن إتهمنا من الداخل قبل الخارج بإتهامات خطيرة، وقدمنا تنازلات تلو التنازلات ولم نتحصل على المنشود، فماذا بقي لم نفعله لكي نكون أحرارا في أوطاننا؟ أليس هذا هو الإستعمار الجديد والناعم والخفي (إن جاز إستعارة المصطلح من ريكاردو)؟ فالغرب عازم على ألا تكون هناك أنظمة ديمقراطية رغم تبجحه بذلك ليلا ونهار، وأنه يضع سلم للأولويات لا يسمح بالخروج منه وهو:

- ✓ عدم السماح بقيام أنظمة إسلامية ديمقراطية.
- ✓ عدم السماح بقيام أنظمة ديمقراطية.
- ✓ عدم السماح بقيام-حتى-أنظمة ديكتاتورية وطنية.
- ✓ السماح –فقط-بقيام أنظمة موالية له او بدون ملة. المهم "تبعية كلية للغرب في الحد الأقصى أو تبعية إستراتيجية في الحد الأدنى".

هذه هي المعادلة التي هي أمامنا أو نحن أمامها لا يختلف الأمر. وهذه المعادلة لم يتطرق إلى عناصرها منظروا "الديمقراطية أو التحول الديمقراطي" كما لم يتعامل معها المدافعون عن حقوق الإنسان ولكن هي ضمن الأجندة الخفية لمنظري العولمة والحكومة العالمية. والأمثلة كثيرة تؤيد هذا الطرح في التجارب العربية الحديثة وعلى رأسها التجربة الجزائرية في 1992، والتي كشفت عن مواقف عدائية سافرة إتجاه خيارات

الشعب والتي تصادمت مع أمنيات الأقلية المتنورة (أقصد المتسودة) من الشعب كما إختلفت مع مصالح القوى الكبرى.

لقد رأينا مما سبق أنه بعد الإنقلاب حدث نوع من التماهي في المواقف الداخلية والدولية على السواء. في الداخل كان التماهي تحت عناوين متعددة مثل: "ندوة الوفاق الوطني"، ندوة "الحوار الوطني" و" من أجل بناء نظام وطني جديد "كما أعلن عنه الجنرال ليمين زروال الذي جاء بعد تقليص العهدة الإنتقالية للمجلس الأعلى للدولة بعد فشله أو إفشاله في التحكم في الوضعية الأمنية والتسيير الإقتصادي والإداري والسياسي. فالجزائر وجدت نفسها أمام نظام إداري-عسكري أكثر منها أمام نظام سياسي. والإدارة السياسية، كما كتبت جريدة الشرق الأوسط، لا تملك الإرادة السياسية للتغيير بقدر ما تملك إرادة الإبقاء على الأوضاع كما هي" [(15)] (جريدة الشرق الأوسط، عدد12599، الإثنين 27مايو،2013، الصفحة: الرأي).

أما على المستوى الدولي، فإن التماهي برز تحت ذرائع عديدة مثل: التعامل تحت سياسة الأمر الواقع، أو "دعم النظام من أجل الرجوع سريعا إلى المسار الديمقراطي". في كل الحالات، إزدادت درجة التماهي بزيادة وتيرة العنف وأصبح الشعار المشترك لمختلف القوى الداخلية والخارجية هو 'محاربة الإرهاب والتطرف" لتنتقل الأبعاد الإقتصادية والسياسية هكذا إلى أبعاد إستراتيجية وحضارية (العداء السافر للمشروع الإسلامي) مع المناصرة القوية للمشروع العلماني. وفي هذا نلمس التصريحات التالية:

- ✓ في مواجهة الإختيار بين دعم "نظام تسلطي" أو "ترقية العملية الديمقراطية التي تؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم"، فإن دول الإتحاد الأوربي وأمريكا يفضلان الخيار الأول.
- ✓ فرنسا تعتبر أن الوضع مقلق ولكن تفضل عدم التعليق لغموض الأمر بينما معظم صحفها تعتبر أن الإنقلاب على المسار شرعي وما حدث هو محاولة لإنقاذ الديمقراطية من ديكتاتورية جبهة الإنقاذ معتبرة أن الغاية تبرر الوسيلة.
- ✓ أما بلجيكا –وبتبنيها لطروحات العلمانيين-قالت أن الخيار بين الطاعون والكوليرا خيار صعب.
- ✓ أما ألمانيا وعن طريق صحفها قالت أن الفيس يستخدم الديمقراطية للوصول إلى السلطة ثم يلغي الديمقراطية.
- ✓ يلاحظ هنا وجود تماهي بين مواقف الأحزاب العلمانية ومواقف الدول الغربية مما يجعلنا نتساءل: أيهما يتأثر بالآخر أو يؤثر فيه؟

4. الجزائر والربيع العربي بين إكمال التجربة والتسويف:

عندما إنطلق الربيع العربي كان السؤال المطروح في الجزائر هو: هل ستنجح دول الربيع حيث فشلت الجزائر، أم سيعيد التاريخ نفسه؟ وهل ستتحرك الجزائر لتكمل تجربتها المبتورة أم أنها ستكتفي بدور المتفرج ومحاولة إقناع الرأي العام الجزائري بأنها كانت سباقة للربيع وأنها ستنجز ما بقي. كان الشارع أكثر إهتماما وغليانا من النظام مما جعله يأخذ زمام المبادرة في 5يناير 2012 عندما خرج الشباب في حوالي 20ولاية تتقدمهم العاصمة بسبب الإرتفاع المذهل في أسعار المواد الغذائية الأساسية (الدقيق، وزيت الطعام، السكر، والبن وغيرها) مع إرتفاع معدل البطالة وإنخفاض العملة المحلية. لكن السلطات هذه المرة كانت أسرع في إخماد هذه الحركة بالقوة من جهة وبالوعود الإصلاحية من جهة ثانية، وتخصيص المزيد من الأموال لدعم المواد الغذائية مع رفع أجور بعض الفئات ومساعدة رجال الأعمال الشباب من خلال منحهم للقروض الميسرة وإعفائهم من

الضرائب. هكذا ينجح النظام في تفويت الفرصة على الشارع مما جعل المتتبعون يقولون أن النظام إشترى السلم على حساب الإنتقال الديمقراطي وأن المؤسسة العسكرية هي التي تعطيه قوة البقاء والإستمرارية وتمنع التغيير الذي لا يكون في غير صالحها مستغلة ضعف وتشتت المعارضة ومعيدة ذكريات التسعينيات كلما لاحت بوادر التحرك، وملمحة إلى إمكانية التحول الديمقراطي السلمي. وتبقى الجزائر تراوح مكانها بين إكمال التجربة والوعود الإصلاحية في شكل مجموعة من القوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية يتقدمها تعديل الدستور الذي تعرض حقيقة "**لتعديين**" وليس تعديلين وذلك في 2008 و2012 حيث فتح باب العهدات من طرف **بوتفليقة.** أما التعديل الثالث فهو متعثر منذ2014 مما يجعل ممارسة الديمقراطية في جمود.

خاتمة:

لقد أنجزت إلى حد بعيد الليبرالية الإقتصادية التي تخدم التحالف الثلاثي (الجيش وأصحاب المال والشركات العالمية)، في حين أجلت العملية الديمقراطية في الجزائر وخرج العسكر أكثر قوة مع تراجع المجتمع المدني وتشتت المعارضة وأصبح الشباب أكثر عزوفا على الإنتخابات مما أدى بالنظام إلى ممارسة التزوير أكثر لملأ الصناديق وهكذا يصبح كل شيء قابل للفساد ويقل إهتمام المواطن بالفعل السياسي والإنشغال أكثر بالأمور الإقتصادية والإجتماعية (عمل، سكن، صحة ...إلخ). مع انخفاض أسعار البترول مؤخرا وعزم الدولة على الوصول إلى جيوب المواطن البسيط بأشكال مختلفة (زيادة الضرائب، رفع أسعار الكهرباء والماء والغاز، زيادة أسعار المواد الغذائية وإنخفاض العملة للمرة الثانية على التوالي بـ 30%، استشراء الفساد ونهب المال العام، فإن الشارع مهيأ اليوم أكثر من الأمس بالتحرك مما يعني بأن الجزائر لا تزال بعيدة عن الاستقرار وبعيدة عن القاعدة الذهبية للتحول الديموقراطي القائلة "بضرورة عقد تحالف مشترك بين القوى المؤمنة بالديموقراطية والفاعلين الذين يثقون فيها". فالحل المتاح هو في التغيير الجذري (التحول من خلال الشعب) وليس التحول من الأعلى كما حاول النظام منذ توقيف المسار الإنتخابي تسويقه أو من خلال التفاوض كما تريده وتطالب به المعارضة الضعيفة.

أما بخصوص التماهي والاستقطاب، فانهما لا يخدمان الجزائر من قريب أو بعيد. فالاستقطاب الذي عرفته سوريا خلال فترة 2012-2020 لم يؤتي ثماره للإنسان السوري ولا لسوريا كبلد تحطم كلية، والتماهي بخصوص العراق والدولة الاسلمية وكذا بخصوص حماس في الضفة أضر كثيرا بالشعبين ومقدراتهما. ما يعني أن أي تدخل خارجي سيزيد الأمور تعقيدا.

أخيرا، وبشأن العامل الأمني في العملية التحول الديمقراطي، يمكن التأكيد على أن عامل الأمن ضروري ولكن ليس بكاف إذا لم تصحبه عوامل أخرى لاسيما توفر "**الإرادة السياسية** "في التغيير الحقيقي والإرادة السياسية لا تأتي هكذا بجرة قلم بل تنتزع من قبل الشعب المتوحد والواعي والفاعل.

قائمة المراجع:

1.الميلي . محمد. العرب ...الى أين؟ (2002). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2.أفاية، محمد نور الدين. (2011)."الربيع العربي ..الى أين"؟: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3.بن عنتر.ع .'ن. (2003). الإسلام والديمقراطية: فشل الحوار في الجزائر.
4.جريدة الشرق الأوسط أون لاين. (2011).
5.جريدة الشرق الأوسط أون لاين(2013).

6.الصح-آفة. جريدة أسبوعية سياسية ساخرة، وهران: دار الصحافة، عدد59(17-24 مارس).
7.جريدة الخبر اليومي.الجزائر. (1992) عدد388.
8.عنصر العياشي."التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات". على الموقع:
https://bit.ly/2Z8qrHP
9.القاسم. فيصل"الرسالة الاستعمارية للعرب: لاتحلموا بالربيع". جريدة القدس العربي (2015) عل الموقع:
https://bit.ly/2S9P0CN
10. قاسم.محمد."سنوات الفوضى والجنون"(1994).جريدة الوقت الأسبوعية.
11.غضبان.مبروك. من وحي الذكرى (2004) جامعة باتنة.
12. غضبان.مبروك."الحق في التنمية والحق في الأمن". (2011).مجلة العلوم القانونية: جامعة الوادي.
13.غضبان. مبروك.(1985). أطروحة دكتوراه بعنوان:
14.The Algerian Policy of Foreign Borrowing and its Development Strategy: A Dependency Theory Perspective.